

رأي في قضية

مناف عبد العزيز الهاجري
الرئيس التنفيذي لشركة «المركز»



في عالم ما بعد الجائحة: بانتظار الخطاب الاقتصادي رقم 1

نموذج إنتاجي لا ريعي

يظهر جلياً لمن يتابع تطورات الساحة الاقتصادية في الكويت بعد جائحة كورونا أن هناك مأزقاً ما يتجلى في صناعة القرار الحكومي بشأن موضوعين محوريين، هما العجز المتزايد في الموازنة العامة وما يورثه من قلق على استدامة اقتصادنا، الذي نعصنا بجوانبه المالية والاجتماعية لعقود، وموقع القطاع الخاص في هذا السياق. وسواء بدأنا في هذا الجانب أو ذلك، يطل برأسه دائماً نموذجنا الاقتصادي، وهو نموذج في نظر الكثيرين في جله نموذج ريعي يجعل من الصعب على البعض تقبل حلول لإشكالياته قد تساعد فئة دون الأخرى، مما أثار شهيتنا في التنقيب في خطابنا الاقتصادي السائد، وما ينطوي عليه من مفاهيم حاضرة مثل الربح والعدالة في توزيعه، وأحقية البعض دون الآخر في الاستفادة من أي دعم حكومي محتمل، ومدى غياب مفاهيم رئيسية قد تكون غائبة حتى الساعة عن خطابنا العام وأهمها إنتاجية اقتصادنا.

أدهشني في الأشهر الثلاثة الماضية كم الدراسات المعطلة حول هذه القضية، وكان منها تقرير أصدره The Conference Board (TCB) عن القطاعات ذات الأولوية من حيث الإنتاجية في دول مجلس التعاون الخليجي، مقياساً بحجم المخرجات لكل عامل، والتي تناقشت على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي جميعها بمعدل 2% سنوياً للفترة من 2000 إلى 2018.

ويعني المعدل السالب أن الإمكانيات الاقتصادية للمنطقة لم تتحقق. ووفقاً للتقرير، لو ظل المعدل ثابتاً من دون تغيير، لفاق متوسط النمو لدول المجلس متوسط الدول النامية، أما لو كان موجباً لفاق متوسط نمو الدول النامية والصناعية معاً. ويخلص التقرير أيضاً إلى أن النمو الذي ساد في المنطقة سمته الاستثمار في العمالة غير المدربة والإنفاق الرأسمالي، دون الالتفات إلى مؤهلات العمالة وإنتاجية الموارد.

إن قراءة وتبني هذا التقرير بعناية تكفل إحداه قفزة نوعية لاقتصادنا الريعي. ويخلص هذا التقرير إلى الحاجة الملحة لدول مجلس التعاون الخليجي للاتفاق على القطاعات المنتجة - مثل الخدمات المالية والاتصالات والخدمات والطاقة البديلة - للخروج من مأزقهم الحالي في مشكلة الاستدامة.

ولكم من قائل قال، ماذا لو أدخلنا كلمة «إنتاجية» كمفهوم محوري لاقتصاد جديد يحقق قفزة نوعية؟ اقتصاد ريعي أنهكه التوظيف في القطاع الحكومي بغض النظر عن إنتاجية هذا القطاع، لكنه أيضاً اقتصاد يؤمن رقابة حكومية قوية عصرية تضع نصب أعينها إنتاجية من قطاع خاص يعمل وفق أعلى ضوابط الشفافية؟

باختصار، ماذا لو استحدثنا خطاباً اقتصادياً منتجاً جديداً لا خطاباً ريعياً متهاكاً؟

وجائحة كورونا التي عجلت بحلول كل ما نخشاه في استدامة نموذجنا الذي نعصنا به لعقود فاقمت أيضاً في إبراز التضاد بين قوة نموذجنا المالي من ناحية،

«كورونا» عجل في كشف التضاد بين قوة نموذجنا المالي وضعف نموذجنا الاقتصادي

يمكن الفكر الريعي وتدني الإنتاجية هما مواطنة عوجاء تعطي حقوقاً من دون التزامات

رغم مميزات وديموقراطية النموذج الاقتصادي الكويتي فإنه يعاني من ضعف قد يضرب مقومات الاستدامة

اهتمام القرار الحكومي في رؤية «كويت جديدة» بـ «الخاص» تنقصه القوة ويشوبه التردد

وضعف نموذجنا الاقتصادي من ناحية أخرى. فالنموذج الاقتصادي الكويتي هو نموذج ديموقراطي مؤسسي يقوم على تعدد التفكير والحريات ما يجعله نموذجاً متميزاً، ولكن من الناحية الأخرى، هو نموذج ريعي يعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي ويعاني من ضعف كبير في إنتاجيته وهيكلته، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف مقومات الاستدامة لديه. هذا التضاد بين الضعف والقوة، وبين ما هو مالي وما هو اقتصادي، قد خلق لبساً في صناعة القرار الاقتصادي بشكل واضح. فحول التدابير الحكومية جراء الجائحة، عطل غياب القرار الدعوات من عدد من الشركات الكبيرة والصغيرة لتستمر وتتوافر لها السيولة، لتجنب إجراءات قد تكون أليمة مثل تخفيض الرواتب أو الاستغناء عن الموظفين بنسب كبيرة، والذي قد يخلق تراجعاً يصعب الخروج منه. ويأتي هذا كله في الوقت الذي تعاني فيه موازنة الدولة من عجز أهم مكون لها على الإطلاق، وهو التوسع في التوظيف الحكومي وما نجم عنه من حاجة ملحة للاتفاق على خلق الوظائف المنتجة في القطاع الخاص، كأولوية اقتصادية عليا.

وخلق هذا التضاد شكلاً واضحاً من اللبس بالنسبة للنظرة الرسمية للقطاع الخاص، فعجز الموازنة كبير، وبند المصروفات يطغى عليه بند الرواتب بشكل واضح، فهل كانت هناك سياسة حكومية واضحة للنظر للقطاع الخاص كبديل قوي عن التوظيف للسنوات القادمة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل سيتم ذلك عبر فرص أكبر للقطاع الخاص لينمو ويخلق وظائف ذات قيمة معرفية نواكب وتنافس أسواق العمل العالمية؟

ومن المؤسف تشويش الخطاب الذي بات يؤثر في صناعة القرار. فمن جهة، أدى مناخ النقد المشوش إلى حالة من التردد في صناعة القرار، سواء في الحكومة أو القطاع الخاص. ومن جهة أخرى، لا يوجد حتى الآن رأي عام متماسك لديه أهداف بعيدة الأمد لبناء اقتصاد منتج ومستدام، بعيداً عن التشكيك

صناعة القرار

ويلاحظ اهتمام ما في القرار الحكومي (في رؤية كويت جديدة 2035 مثلاً) بالقطاع الخاص، لكنه اهتمام تنقصه قوة صناعة القرار ويشوبه التردد. ويقوم النموذج الحالي



الخطاب المعادي للمقيم أياً كانت مؤهلاته يفاقم تحديات استقطاب المواهب من أسواق العمل العالمية والإقليمية

القطاع الخاص حمان قد يجمع أيضاً ولا يستقيم إلا بحكومة حكومية وتضافر للمصالح مع المصلحة العامة

لا يوجد حتى الآن رأي عام متماسك لديه أهداف بعيدة الأمد لبناء اقتصاد منتج ومستدام

للمؤسسات تتجاوز دورها الضيق إلى دورها الوطني الفاعل، والاستعانة في هذا الجانب بالجهات المتخصصة عبر التركيز على المؤهلات، والجدارة والدعوة إلى التفكير في إمكانات الثقة عبر تطبيق حركة تميز مؤسسي وإصلاح حقيقي بالمؤسسات لمواجهة الفساد بأشكاله.

ولذلك، ندعم، وغيرنا كثيرين، تحولاً شاملاً في خطابنا الاقتصادي، يقوم البيان رقم (1) منه على مواجهة التحديات الاقتصادية لعالم ما بعد الجائحة، ويوقف خطاباً ريعياً قائماً على الكثرة بدلاً من النوعية، ويقتل روح المنافسة ويريك صناعة القرار، نريد خطاباً يسعى إلى حركة إصلاح اقتصادي حقيقية ذات أهداف واضحة لبناء اقتصاد منتج، ومستدام.

المالي مثلاً بإنشاء هيئة أسواق المال. هذا كله (وضوح الرؤية الاقتصادية وتكريس التنافس ليكون تنافساً بين مؤهلين فقط من القطاع الخاص) كان بدوره من أكبر إمكانات الثقة في التخصصات التي حدثت فيما بعد لبورصة الكويت.

وأخيراً، فإن تمكّن الفكر الريعي وتدني الإنتاجية لهو مواطنة عوجاء، تعطي حقوقاً دون التزامات، وهو ما يشكل البيئة المثالية للفساد. وبالتالي، فعلى الخطاب الجديد أن يكرس إمكانات الثقة، والتي تتجلى في عدة أمور منها خلق حركة إصلاح حقيقية في المؤسسات والعمل على تعقيمها من الفساد، وهو ما سينتج عنه تميز مؤسسي وإصلاح حقيقي، بالإضافة إلى أهمية تقديم الدعم اللازم للإبداع ضمن مسؤولية اجتماعية

لدعم موظفي «الخاص» مثلاً على دعم حكومي عبر صندوق دعم العمالة، أي شركات خاصة برواتب شبه حكومية، وهو الأمر الذي يتنافى مع عقلية المبادرة في القطاع الخاص وموظفيه. وهناك حاجة ملحة لفهم معمق لمعنى القطاع الخاص - بخيره وشره - وبإيمان جديد بقدراته في إدارة الموارد المالية وغيرها بشكل فاعل ومنتج. لكن في كلمة القطاع الخاص حصان قد يجمع أيضاً، فهناك في لفظ القطاع الخاص عمومية ومخاطر لا تستقيم إلا بقطاع حكومي يعي جيداً ما يفعل من حيث إدارة مخاطر القطاع الخاص، مثل التوريدات والحوكمة وتأمين المتأخرين الكامل للمصالح مع المصلحة العامة. هذا الوعي الحكومي قد حدث بالفعل وبدرجة معقولة من النجاح عندما أعيد تنظيم القطاع

في القطاع الخاص أو التجار. وتطورت هذه الريعية في الخطاب لتتحرف مؤخراً إلى خطاب معاد للموافد أياً كانت مؤهلاته، وفاقمت من تحديات الكويت في استقطاب المواهب من أسواق العمل العالمية والإقليمية، وبات الخطاب خطاباً استبدالياً ليس للتطور فيه مكان، وعلى التوظيف من دون التطرق لإدارة المواهب بطريقة عصرية أو تعزيز الإنتاجية، حتى أثر سلباً على علاقة الكويت بالدول الأخرى.